مشاكل تطبيق معيار التقارير المالية الدولية في عقود التأمين
دراسة تطبيقية في العراق

الدكتور أحمد علي غازي صقر **الباحث حيدر صبري سرحان**

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تصور واضح عن طبيعة تطبيق معيار عقود التأمين الدولي، من خلال عرض الأنظمة والإجراءات المحاسبية المتبعة في شركات التأمين وبيان مدى إتفاقها مع المعيار الدولي الخاص بعقود التأمينIFRS4، وبيان المشاكل التي تواجه شركات التأمين في تطبيق متطلبات المعيار الدولي الخاص بعقود التأمين، وتقديم بعض الإقتراحات المتعلقة بتطوير أساليب عقود التأمين في ظل المعيار الدولي وتذليل العقبات التي تقف في وجه تطبيق مستلزمات المعيار الدولي في عقود التأمين والإفصاحات المتعلقة بها في شركات التأمين العراقية، وتوصلت الدراسة إلى أن النظام المحاسبي الموحد في شركات التأمين العراقية لا يتماشى مع التطورات المحاسبية الدولية وخصوصاً معيارIFRS4 الخاص بعقود التأمين، وهنالك مشاكل وعقبات تقف في طريق تطبيق المعيار في العراق، وإن تطبيق المعيار يوفر معلومات ملاءمة أكثر لمستخدمي المعلومات، وتوصي الدراسة بضرورة تحديث النظام المحاسبي الموحد المطبق في شركات التأمين لكي يتلائم مع متطلبات المعيار الدولي IFRS4 الخاص بعقود التأمين، وضرورة قيام مجلس القواعد والمعايير المحاسبية العراقي بإصدار معايير محلية جديدة تتوافق مع ما موجود عالمياً، ومراجعة وتطوير جميع القواعد المحاسبية القديمة بما يتفق مع المعايير الدولية السارية المفعول، والتي تلبي إحتياجات الشركات الوطنية، لكي تتمكن من الدخول للبورصات العالمية والمنافسة فيها، وجذب الإستثمارات الخارجية.

ABSTRACT

This study aims to provide a clear idea about the nature of the application of standard international insurance contracts, through the presentation of systems and accounting procedures followed in the insurance companies and the extent of their agreement with the private insurance contracts IFRS4 international standard, and the statement of the problems faced by insurance companies in the application of the private insurance contracts the international standard requirements, and make some suggestions concerning the development of methods of insurance contracts under IFRS and overcome the obstacles that stand in the face of the application of the international standard requirements on insurance contracts and disclosures related thereto in the Iraqi insurance companies, the study found that standardized accounting system in the Iraqi insurance companies is not in line with international accounting developments especially the standard private insurance contracts IFRS4, and there are problems and obstacles stand in the way of the application of the standard in Iraq, and the application of the standard provides a convenient more for users of information information, and study recommends

updating the Consolidated accounting system applicable to insurance companies in order to suit the private insurance contracts IFRS4 international standard requirements, and the need for the Council of rules and accounting standards of the Iraqi issuing new domestic standards in line with the universally present, and review and develop all the old accounting rules consistent with applicable international standards, which meet the needs of national companies, in order to gain access to global exchanges and where competition and attract foreign investments.

المبحث الاول:- الإطار العام للدراسة

أولاً :-المقدمــة

يُعتبر التأمين من القطاعات المُهمة التي تلعب دوراً بارزاً في الإقتصاديات الحديثة خلال السنوات الأخيرة في العالم، نظراً للخصوصية التي يتمتع بها هذا القطاع والتي إنعكست على الجوانب المحاسبية للتأمين من حيث الإفصاح والقياس في شركات التأمين، والتي تتميز عن القطاعات الإقتصادية الأخرى، ولأن الممارسات المحاسبية لعقود التأمين متنوعة ومختلفة في الغالب عن الممارسات في القطاعات الأخرى، وأن الكثير من المنشآت ستأخذ بمعايير التقارير المالية الدولية IFRS في سنة ٢٠٠٥، فإن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB قد أصدر معيار التقارير المالية IFRS4عقود التأمين، حيث يهدف هذا المعيار إلى تحديد المعالجات المناسبة للتقارير المالية الحالية بالنسبة لعقود التأمين من جانب شركات التأمين(حماد، ٢٠٠٨، ص٣).

ثانياً :- مشكلة الدراسة

وتتمثل مشكلة الدراسة:- في إن الممارسات المحاسبية في شركات التأمين العراقية وفق النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين قاصرة وغير كافية في الوقت الحاضر عن تلبية إحتياجات المستخدمين، بالإضافة إلى عدم تماشيها مع متطلبات المعيار الدولي الخاص بعقود التأمين IFRS4، وهنالك مشاكل ومعوقات تحول دون تطبيق هذا المعيار في شركات التأمين العراقية.

ثالثاً :- هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تقديم تصور واضح عن طبيعة تطبيق معيار عقود التأمين الدولي، من خلال عرض الأنظمة والإجراءات المحاسبية المتبعة في شركات التأمين العراقية وبيان مدى إتفاقها مع المعيار الدولي الخاص بعقود التأمين IFRS4، وبيان المشاكل التي

تواجه شركات التأمين في تطبيق متطلبات المعيار الدولي الخاص بعقود التأمين، وتقديم بعض الإقتراحات المتعلقة بتطوير أساليب عقود التأمين في ظل المعيار الدولي.

رابعاً :- أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة في كونها من المواضيع التي لم تنل القسم الكافي من البحث خصوصاً مع تزامنه مع التغييرات التي تطرأ على الأنظمة والممارسات المحاسبية من خلال تبنيها للمعايير المحاسبية الدولية، حيث ترتبط أهمية البحث بأهمية تطبيق متطلبات معيار عقود التأمين IFRS4 كونه من المعايير المحاسبية الحديثة التي يساعد تطبيقها على الإرتقاء بعمل شركات التأمين وتحسين خدماتها.

خامساً :- فروض الدراسة

تستند الدراسة إلى إختبار الفروض التالية :-

١- لا يوجد إختلاف بين الممارسات المحاسبية في شركات التأمين العراقية وبين متطلبات المعيار الدولي الخاص بشركات التأمين.

٢- لا توجد علاقة بين تطبيق المعيار الدولي الخاص بشركات التأمين و بين توفير المعلومات الملاءمة التي تحظى بالقبول من قبل الأطراف ذات العلاقة في شركات التأمين العراقية.

٣- لا توجد مشاكل ومعوقات تقف في طريق تطبيق المعيار الدولي الخاص بشركات التأمين في شركات التأمين العراقية.

سادساً:-خطة الدراسة

المبحث الاول:- الإطار العام للدراسة.

المبحث الثاني:- محاسبة شركات التأمين وفق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS4 عقود التأمين.

المبحث الثالث:- متطلبات المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي في العراق.

المبحث الرابع:- الدراسة التطبيقية في العراق.

النتائج والتوصيات.

المبحث الثاني:- محاسبة شركات التأمين وفق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS4

عقود التأمين

أولاً:- محاسبة شركات التأمين

أصبحت صناعة التأمين من أهم الدعائم التي يرتكز عليها الإقتصاد لأي دولة من الدول خاصة النامية، حيث يُساهم قطاع التأمين بكافة إحتياطياته وإستثماراته بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية، لذلك تعتبر شركات التأمين أحد أهم المؤسسات المالية التي تُشارك في تنمية الموارد المخصصة للإستثمار والتنمية (عطا، ٢٠٠٤، ص١٤٣).

فالتأمين كما عرفه المعيار الدولي IFRS4 بانه "عقد يقبل بمقتضاه أحد الأطراف وهو(شركة التأمين) بتحمل خطر تأميني هام من طرف آخر هو (حامل بوليصة التأمين) بتعويض حامل الوثيقة عن حدث مستقبلي محدد وغير مؤكد يؤثر سلبياً على حامل الوثيقة" (Peter & Towers, 2015, p5).

ويتميز نشاط التأمين بأن دورتهُ الإنتاجية تسير بالعكس حيث إن الأقساط تتجمع عندما يتم التعاقد، بينما المطالبات والتكاليف لا تنشأ إلا إذا وقع حدث معين، لذا فإن النظام المحاسبي في شركات التأمين له من الخصائص التي تميزه عن قطاعات الأعمال الأخرى والتي تتمثل بالآتي:- (علي، ٢٠٠٥، ص١١٠-١١١)، (السجيني، ٢٠١٥، ص٦٠-٦٢)

١- تعتمد مصادر التمويل في شركات التأمين على راس المال المدفوع وما في حكمه من أموال، وذلك بخلاف الحال في منظمات الأعمال الأخرى التي يمكنها الإعتماد على مصادر تمويل خارجية كالقروض طويلة الأجل وغيرها من المصادر.

٢- يشمل المنتج النهائي لشركات التأمين تقديم خدمة وليس سلعة مادية ملموسة، وهي خدمة آجلة وليست حالية، كما إن أسعارها لا تخضع لقوانين العرض والطلب في السوق وإنما هي أسعار ثابتة تقدر على أساس الخبرة الماضية في سوق عمليات التأمين وبالإستعانة بالأساليب الرياضية المختلفة.

٣- تعتمد القوائم المالية في شركات التأمين أساساً على الأحداث المستقبلية ولذا فإنها تهتم بالمستقبل وتهدف إلى بيان مقدرة الشركة على تغطية تعهداتها الحاضرة والمستقبلية بعكس الحال بالنسبة لقوائم المنشآت التجارية والصناعية التي تعتمد على بيانات حدثت فعلاً أثناء الفترة المعدة عنها.

٤- كثرة التسويات الجردية، حيث تتطلب المحاسبة في شركات التأمين ضرورة إجراء قيود التسوية، ويعود السبب في ذلك إلى إبرام عقود طويلة الأجل التي تمتد لأكثر من فترة مالية يمتد تأثيرها للمستقبل، ويتعذر تحديد الآثار المالية المترتبة عليها بدقة إلا بعد نفاذها، فالأقساط التي يسددها المستأمنون تكون عادة مسددة لفترة تختلف مع السنة المالية للشركة مما يؤدي إلى وجود أقساط مدفوعة مقدماً وأخرى مستحقة بالإضافة إلا إن الشركة تكون في أغلب الأحيان معرضة إلى مطالبة المستأمنين بالتعويض عندما يحدث الخطر المؤمن عنه مما يثير أهمية تكوين المخصصات الفنية.

٥- تمسك شركات التأمين سجلات معينة وحسابات مستقلة لكل فرع من فروع التأمين وفقاً لأحكام القانون كما تحدد اللائحة التنفيذية للقانون أشكال النماذج، والإستثمارات المالية التي يتعين تقديمها إلى الهيئة العامة للرقابة المالية.

ويتضح مما سبق بأن التنظيم المحاسبي في شركات التأمين يختلف عن المنشآت الأخرى تبعاً لطبيعة عملها وما يترتب عليه من مسك دفاتر وسجلات معينة قد لا تكون موجودة في بقية المنشآت، فنشاط التأمين له عدة أمور تميزه عن أي نشاط مالي آخر لعل أهمها هي ظروف عدم التأكد التي ترافق عقود التأمين بالنسبة للخطر المؤمن عليه وصعوبة تقدير تكاليف عقد التأمين في ظل هذه الظروف وكذلك أمور إعادة التأمين الواردة والصادرة والتي تعتبر حقوق أو إلتزامات، وكذلك ضرورة أن يكون التنظيم المحاسبي في شركات التأمين متوافق مع التنظيم الإداري في المنشأة للعمل مع بعض بتجانس وتحقيق الأهداف المرجوة من النظام المحاسبي.

ثانياً:- متطلبات القياس والافصاح وفق معيار عقود التأمين IFRS4

نظراً لأهمية قطاع التأمين في إقتصادات الدول، وللميزات العديدة التي سبق ذكرها والتي تُميزه عن القطاعات الأخرى، فإن مجلس معايير المحاسبة الدولية قد أولى إهتمام بالغ بقطاع التأمين من خلال إصدار معيار خاص بعقود التأمين يتضمن متطلبات القياس والإفصاح التي يجب أن تتبعها شركات التأمين لعقودها التأمينية، فقد أصدر المجلس معيار عقود التأمين IFRS4 في ٢٠٠٤وساري المفعول إعتباراً من يناير ٢٠٠٥(شحاته، ٢٠١٣، ص٢)، حيث كان الهدف من المعيار إدخال تحسينات محدودة على محاسبة التأمين والافصاح عن البيانات ذات العلاقة بعقود التأمين، وينطبق على

عقود التأمين وإعادة التأمين ولا ينطبق على غيرها من الاصول والإلتزامات، وجاء هذا المعيار يعفي شركات التأمين مؤقتاً من بعض متطلبات المعايير الأخرى، ويسمح لشركة التأمين بتغيير سياساتها المحاسبية فقط إذا كان ذلك سيعرض معلومات في القوائم المالية أكثر ملاءمة وليس أقل موثوقية، كما يتطلب المعيار من شركة التأمين إعادة تقييم أصول والتزامات إعادة التأمين بالقيمة العادلة وحساب الفرق بالأرباح والخسائر في قائمة الدخل(Li Hu, 2014,p188)، أما بالنسبة للعرض والإفصاح المطلوب في نطاق المعيار:- (ابو نصار،حميدات،٢٠١٣، ص٦٩١-٦٩٢)، (Chang, 2011, p175)

١- يجب على شركة التأمين الإفصاح عن المعلومات التالية لتحديد وتوضيح المبالغ الناشئة في القوائم المالية(السياسات المحاسبية لعقود التأمين والأصول والإلتزامات والدخل والمصروفات المرتبطة بها، أسس الإعتراف وتسجيل الأصول والإلتزامات والإيرادات والمصروفات الناجمة عن عقود التأمين، التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة- إختياري).

٢- إذا كان المؤمن (شركة التأمين) تحمل بوليصة بموجب عقد إعادة تأمين فإنه يجب الإفصاح عما يلي:(الأرباح والخسائر المعترف بها في قائمة الدخل عند شراء عقد إعادة تأمين، إطفاء الأرباح أو الخسائر المؤجلة عن الفترة مع بيان المبالغ غير المطفأة بداية ونهاية الفترة، تأثير أي تغيرات في التقديرات).

٣- كذلك الإفصاح عن سياسة إدارة المخاطر وأهدافها، ومقدار توقيت وعدم التأكد المتعلق بالتدفقات النقدية في المستقبل من عقود التأمين، والأحكام والشروط الجوهرية المؤثرة عليها.

٤- مخاطر التأمين(تحليل الحساسية للأرباح وحقوق الملكية في المتغيرات واجبة التطبيق، وتركز مخاطر التأمين، والمطالبات الفعلية مقارنة بالتقديرات حتى أقصى فترة العشر سنوات).

مما سبق يستنتج الباحث بإن هذا المعيار الذي صدر في نيسان ٢٠٠٤ وطبق في الأول من يناير ٢٠٠٥ في أوربا والدول الأخرى هو يمثل المرحلة الأولى فقط من المعيار النهائي ولم يكن شامل لكل ما يخص محاسبة التأمين فقد جاء يسمح بتطبيق المعايير المحلية ويستثني الشركات من بعض المعايير الأخرى، ولم يكن معياراً متكاملاً، وطرحه مجلس معايير المحاسبة الدولية كمرحلة أولى إنتقالية لحين إصدار المعيار النهائي، وقد

تبعه إصدار العديد من المسودات والمقترحات تم نشرها وإستلام الردود حولها فيما يخص المعيار النهائي، كما إن المجلس يعمل في مرحلة إصدار المعيار النهائي مع مجلس المعايير الامريكية ليصدر المعيار بالإتفاق مع المعايير الأمريكية لتطبيقه على الشركات الأمريكية أيضاً، وخصوصاً إنه لايوجد مقابل لمعيار التأمين الدولي في المعايير الأمريكية والبريطانية والإسترالية، حيث سيكون المعيار النهائي شامل لكل ما يتعلق بمحاسبة التأمين من حيث العرض والإفصاح والقياس ومقبولاً في مختلف الدول ومن المتوقع أن يصدر بصيغته النهائية في عام ٢٠١٨.

ثالثاً:- مشاكل القياس المحاسبي في شركات التأمين وفق معيار IFRS4 عقود التأمين

تعتبر القوائم والتقارير المالية لشركات التأمين مختلفة عن القطاعات الأخرى، وذلك للمميزات العديدة التي تُميز قطاع التأمين والتي تم ذكرها سابقاً، ونظراً لهذه المميزات فقد تزايد الإهتمام بالقياس المحاسبي في شركات التأمين (السجاعي، ٢٠١١، ص١٤)، ورغم ان مجلس المعايير المحاسبية الدولي IASB أخذ وقتاً طويلاً في إعداد المعيار الدولي IFRS4، وحاول أن يأخذ بالإعتبار جميع الملاحظات حول المعيار، إلا أن تطبيق المعيار الدولي ما زال يواجه العديد من المشكلات في مجال القياس المحاسبي، وسوف يتعرض الباحث لمشكلتي (**فصل المكونات الإيداعية، و قياس القيمة العادلة**).

١- مشكلة فصل المكونات الإيداعية ومقترح حلها

أحياناً تصدر شركات التأمين بعض العقود التأمينية التي تحوي على مكون إيداعي وأخر تأميني، أي إنها تحوي على جزء يمثل قسط التأمين، وجزء يمثل إدخار أو توفير، وبسبب هذه الخاصية يكون من الصعب قياس وفصل مثل هذه العقود مالم يتم تحديد الجزء الإيداعي والجزء التأميني بوضوح(Kottke, 2014,p245-246)، وتكمن المشكلة الأساسية في إن الأقساط المدفوعة التي جرى التفاوض والإتفاق عليها في العقود(المُجمعة) قد دفعت بصورة إجمالية دون تحديد المكونات ولا يمكن فصلها بسهولة، ومع ذلك يجب أن يتم فصل المكونات من أجل أن يتم معالجتها محاسبياً بشكل فردي، حيث إن نطاق المعيار الدولي IFRS4 يسري على المكون التأميني، أما المكون الإيداعي فيقع ضمن نطاق المعيار الدولي ٣٩ الأدوات المالية: العرض والإفصاح (Steinbrecher, 2011,p23-24).

وكخطوة لحل هذه المشكلة أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB ورقة نقاشية في ٢٠٠٧ بعنوان (الآراء الأولية بشان عقود التأمين)، وإحتوت على مقترحات لفصل مكونات العقد بدون أن تحتوي على أي مبادئ توجيهية وتفاصيل عن كيفية تنفيذ الفصل، حيث كانت الفكرة المقترحة للفصل تقوم على إستخدام المعايير(درجة التبعية بين المكونات) و(التعسف في قياس المكونات)، مع تقسيم المكون الإيداعي إلى "ضمني" و"صريح" لحل هذه المشكلة (Otto, et.al, 2008,p167-168)، حيث يُطالب الُمقترح من المؤمن أن يقوم بفصل المكونات إذا كانت صريحة (غير مترابطة)، أو إذا كانت هذه المكونات مترابطة ولكن يمكن قياسها بطريقة غير تعسفية، بينما لا يسمح المقترح لشركات التأمين من فصل المكون الإيداعي عن التأميني إذا كانت مترابطة، حيث إن إجراءات الفصل بين المكونات لن تكون ممكنة إلا على أساس تعسفي، وفي هذه الحالة يُطبق المعيار بمرحلته الثانية على كامل عقد التأمين(Ehamayer, 2011, p22-23) .

وتتميز مكونات الودائع غير المترابطة (الصريحة) بعملية توفير تؤدي إلى مطالبات من جانب حامل البوليصة، حيث يتم تجميع المبالغ المتبقية من أقساط التأمين ومن الفائدة وتُدفع لحامل البوليصة عندما تستحق، لذا فإن مكون الودائع غير مترابط بالرغم من إصداره مع العقد الموحد، وهنا لاتوجد مشكلة في فصل هذا المكون الإيداعي عن المكون التأميني، أما المكونات المترابطة (الضمنية)، تتميز بعملية توفير تتم بشكل منهجي من غير إعادة الدفع لحامل الوثيقة، لأن المبالغ المتراكمة تستخدم في خلال مدة العقد الطبيعي، لذا يعتبر هذا المكون الإيداعي جزء لا يتجزأ من عقد التأمين الأصلي ولا يمكن فصله (احمد،٢٠١٣، ص١٠٧-١٠٨).

مما سبق يتضح للباحث بأن مسألة فصل مكونات العقد صعبة ومعقدة، وإن الحل المقترح من مجلس المعايير الدولية بخصوص فصل مكونات العقد يقوم بالأساس على التمييز بين مكونات الودائع المختلفة وتصنيفها إلى أنواع مثل مكونات "ضمنية" و"صريحة" وفصل المكونات على حسب نوع المكون وإمكانية تمييزه عن باقي عقد التأمين.

٢- مشكلة قياس القيمة العادلة

لقد أصبح إستخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي للأصول والإلتزامات هو النموذج المُتبنى من قبل معايير التقارير المالية الدولية، حيث عُرفت القيمة العادلة حسب

مجلس معايير المحاسبة الدولية " القيمة التي يمكن بها تبادل أصل أو تسوية إلتزام بين أطراف مُطلعة وراغبة في التبادل، وبعيدة عن ظروف التصفية" (Ahmed&Aladwan,2015,p100)، والمعيار الدولي لعقود التأمينIFRS4 يتطلب من شركة التأمين تقييم وقياس أصول وإلتزامات التأمين بالقيمة العادلة وحساب الفرق في الأرباح والخسائر في قائمة الدخل، ولكن هذا النموذج للقياس يثير العديد من المشكلات المتعلقة بالوضع الإقتصادي العام، فالمشكلة الأساسية تكمن في غياب سوق نشط، وعدم رسوخ مفهوم القيمة العادلة وأساليب قياسها، وقيام بعض الشركات بإساءة إستخدام التقدير الشخصي المسموح به من قبل المعايير الدولية، بالإضافة إلى أن إعادة تقييم الإلتزامات والأصول في تاريخ إعداد الميزانية بالقيمة العادلة، قد يؤدي إلى الإعتراف بأرباح غير متحققة، وإذا تم توزيعها على الملاك فإن راس المال سيتآكل، كما إن الإعتراف بهذه الأرباح يتناقض مع مبدأ الحيطة والحذر المتعارف عليه في الممارسات المحاسبية (الشامي، ٢٠١٣، ص٥٧-٥٨).

ولتجاوز هذه الصعوبات والمعوقات في قياس القيمة العادلة التي أصبحت أساساً في القياس حسب المعايير الدولية، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (١٣) قياس القيمة العادلة، وجاء هذا المعيار كمشروع مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي FASB، لتطوير متطلبات قياس القيمة العادلة والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بطرق القياس وساري المفعول إعتباراً من يناير٢٠١٣ (ابونصار، حميدات، ٢٠١٣، ص٨٢٥)، ويسعى هذا المعيار إلى زيادة قابلية المقارنة في مقاييس القيمة العادلة والإفصاحات ذات الصلة من خلال"التسلسل الهرمي للقيمة العادلة"، حيث يُصنف هذا التسلسل الهرمي المدخلات المستخدمة في قياس القيمة العادلة إلى ثلاث مستويات هي: (Elfaki & Hammad, 2015, p153) -

* المستوى الأول للمدخلات:- وهي الأسعار التي يتم تداولها في السوق النشطة للأصول أو الإلتزامات المتطابقة، والتي يمكن للمنشأة الوصول لهذا السوق في تاريخ القياس، وإن السعر المُعلن في السوق النشط يمثل مرجعية جيدة ودليل قوي على موثوقية قياس القيمة العادلة، حيث يستخدم السعر في هذه الحالة كما هو من غير أي تعديل.

* المستوى الثاني للمدخلات:- وهي المدخلات الأخرى خلاف مدخلات المستوى الأول، والتي تتضمن ما يلي:

- أسعار الأصول والإلتزامات المعلنة في سوق مشابهة للأسعار المعلنة في الأسواق النشطة.

- أسعار الأصول أو الإلتزامات المشابهة للأصل المعني للأصول والإلتزامات في أسوق غير نشطة.

- الأسعار الأخرى للأصول والإلتزامات غير المعلنة والتي يمكن الوصول إليها من خلال عدة وسائل منها سعر الفائدة، ومعدل الفائدة.

* المستوى الثالث للمدخلات:- وهي تعتمد على قيم غير متوفرة أو متاحة في السوق، وإنما تقوم المنشأة من خلال المعلومات المتوفرة لديها عن طبيعة الأصل أو الإلتزام والمتعاملين فيها بتطوير قيمة تتصف بالعدالة، حيث يعتمد هذا المدخل على التقدير الشخصي لمعدي القوائم المالية في الشركات.

والمعيار يتطلب من الشركات إستخدام أساليب تقييم مناسبة تتلائم مع الظروف المحيطة لعملية التقييم، وتوفير بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، وإستخدام المدخلات المناسبة ذات الصلة بإسلوب التقييم، وهنالك ثلاث طرق لتقنيات تقييم القيمة العادلة هي:- (صالح، ٢٠٠٩، ص٦٣)

- مدخل السوق: والذي يستخدم الأسعار والمعلومات الأخرى ذات الصلة، الناتجة عن معاملات السوق المطابقة أو المشابهة للأصول أو الإلتزامات موضوع التقييم.

- مدخل التكلفة: وهي المبالغ التي يمكن بها الحصول على الخدمة التي يقدمها الأصل موضوع التقييم (تكلفة الإحلال الحالية).

- مدخل الدخل: يقوم هذا المدخل على تحويل المبالغ المستقبلية(التدفقات النقدية أو الدخل أو المصاريف) إلى قيمة أو مبلغ واحد مخصوم، فعند إستخدام هذا المدخل فإن القيمة العادلة تعكس التوقعات السوقية الحالية حول المبالغ المستقبلية المقدرة.

مما سبق يخلص الباحث إلا أن موضوع قياس القيمة العادلة من الأمور المهمة لذكرها في أغلب المعايير المحاسبية الدولية وإن هذا المفهوم ينطوي على العديد من المفاهيم والمحددات لقياسه، وحاول مجلس المعايير المحاسبية الدولي تبسيط مفهوم القياس للقيمة

العادلة وإزالة المعوقات التي تقف في طريق قياسها من خلال إصدار معيار دولي كامل لهذا الغرض، وبين المعيار بأن هنالك ثلاث طرق أو مداخل أساسية لقياس القيمة العادلة للأصول أو الإلتزامات وهي: مدخل السوق، والتكلفة، والدخل، وقد تستخدم الشركة مدخل أو أكثر لقياس القيمة العادلة ولعل أبرز مشكلة تواجه القيمة العادلة مسالة عدم وجود سوق نشط، ففي حالة شركات التأمين قد يصعب وجود سوق نشط لبعض أصول والتزامات التأمين، الأمر الذي يدفع الشركة لإستخدام التقدير الشخصي لوضع قيمة توصف بالعدالة، مما يُضعف من نسبة الموثوقية بالقوائم المالية لشركات التأمين.

المبحث الثالث:- متطلبات المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي في العراق

أولاً:- التوافق والإفصاح المحاسبي في شركات التأمين وفق IFRS4

١- التوافق المحاسبي

يمثل التوافق هدفاً أساسياً لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ويفيد في الحد من الفروق والتباين بين الأنظمة المحاسبية الوطنية، وتتمثل عملية التوافق في تطوير مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية الواجب تطبيقها في مختلف دول العالم لتقليص أوجه الإختلافات الجوهرية بين المعايير الوطنية والمعايير الدولية (بن بلغيث، ٢٠٠٦، ص١١٧-١١٨).

وتحقق عملية التوافق عدة أهداف لمختلف الأطراف المهتمة بالتوافق، فبالإضافة إلى تحقيق الكفاءة التي تقتضيها التبادلات الاقتصادية الدولية (صلواتشي، ٢٠١٠، ص٧)، فإنه يساعد على تخفيض التكاليف المتعلقة بإعداد القوائم المالية، وإنجاح عملية التسيير والمراقبة التي تقوم بها المؤسسات على مختلف فروعها، وتمكين المستثمرين الدوليين من مقارنة المعلومات المتاحة عن كل المؤسسات (Sawani,2009,p9).

إلا إن عملية التوافق والإندماج مع البيئة الدولية تتطلب وجود عدة مقومات لهذا التوافق، منها بيئة تتصف بالعولمة يعني الإنضمام للمنظمات والمؤسسات الدولية كمنظمة التجارة العالمية ومجلس معايير المحاسبة الدولية وغيرها من المؤسسات الدولية، كما يجب ان تتكيف التشريعات القانونية المحلية مع البيئة الدولية لإزالة أي تعارض مع المعايير

الدولية، كذلك التكييف المهني لممارسة المهنة في الدولة لتوفير محاسبين قادرين على تطبيق المعايير الدولية (الجرف، ٢٠١٠، ص١٤).

وبالرغم من إن أكثر الدول تعمل جاهدة لتحقيق التوافق مع المعايير الدولية إلا أن هذا الامر يواجه عدة صعوبات ومعوقات ومنها:- التقاليد المحلية، والعوائق الاقتصادية والتشريعية، والحالة السيادية.(العيساوي، ٢٠١٤،ص٦٦-٦٧)

مما سبق يستنتج الباحث ضرورة وأهمية التوافق المحاسبي للممارسات المحاسبية في مختلف القطاعات ولا سيما قطاع التأمين منها لتلافي أهم مشكلة قد تواجه إعداد القوائم المالية وهي مشكلة عدم تماثل المعلومات سواء أكانت بين شركة التأمين وحاملي الأسهم أو المؤمن لهم (حاملي الوثائق) أو بين شركة التأمين المحلية وسوق التأمين العالمي بسبب إختلاف الأسس والقواعد المستخدمة في إعداد القوائم المالية مما يفقد أهم خاصية في القوائم المالية وهي القابلية للمقارنة، وبالتالي فمن الضروري توافر معايير محاسبية متماثلة توفر إفصاح جيد ينفع مستخدمي القوائم المالية بمختلف أنواعهم.

٢- الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لشركات التأمين

الإفصاح بشكل عام يعني إعلام مستخدمي التقارير المالية بكل ما يساعدهم على سهولة إتخاذ قراراتهم الأقتصادية، سواء كانت قرارات إستثمارية أو منح قروض أو غيرها من القرارات المهمة (الشامي، ٢٠١٣،ص٦٨)، وترجع الأهمية الخاصة والمميزة للإفصاح المحاسبي في شركات التأمين إلى العديد من الأسباب التي تميز النشاط والتي سبق ذكرها، من حيث تعدد الجهات المستخدمة للمعلومات المالية وخصوصية قطاع التأمين التي تميزه عن غيره من حيث ظروف عدم التأكد وأهمية المخصصات والإحتياطيات وظروف عقد التأمين التي تتطلب الإفصاح عن كل جوانبها المهمة، والقوائم المالية وآلية الاشراف والرقابة المميزة في قطاع التأمين، هذه الأمور كلها تتطلب من شركات التأمين وإعادة التأمين الإهتمام والتركيز على الإفصاح عن كل ما يتعلق بإحتياجات المستخدمين.

يستنتج الباحث مما سبق بأن هنالك متطلبات ومعايير يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية لشركات التأمين، سواء كانت الإجراءات والأساليب المتبعة في إعداد تلك القوائم، أو نتائج أعمال الشركة ووضعها المالي الحقيقي، بطريقة تكون فيها مفيدة لمستخدميها، وقد يكون الإفصاح عن هذه الجوانب إختياري برغبة شركة التأمين بأن تفصح

عما تراه مناسباً، أو إجباري حيث تحدد بعض القوانين والتشريعات جوانب معينة تكون الشركات مُلزمة بالإفصاح عنها في قوائمها المالية، ولكي يكون الإفصاح عن المعلومات المالية لشركات التأمين في قوائمها المالية مفيداً للمستخدمين في إتخاذ قراراتهم، يجب أن تتصف هذه المعلومات بخصائص معينة لكي تكون مفيدة، حيث حدد الإطار العام للمعايير الدولية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية هذه الخصائص النوعية وأهميتها للمعلومات المحاسبية.

ثانياً:- الواقع الحالي للمحاسبة في العراق وتوافقها مع معايير المحاسبة الدولية

١ - تحليل الأنظمة المحاسبية المطبقة في العراق

أ- تحليل النظام المحاسبي الموحد

ظهر خلال عقد السبعينات من القرن الماضي في العراق عدة أنظمة محاسبية موحدة لقطاعات مختلفة، حيث قامت بعض الوزارات بإصدار أنظمة محاسبية خاصة بكل منها مثل وزارة التجارة والصناعة والنفط وعممت هذه الأنظمة للعمل بها في الوحدات الادارية المرتبطة بها، مما أدى إلى تباين في الأنظمة المحاسبية المطبقة من حيث المسميات والمعالجات القيدية، فضلاً على إن هذه الأنظمة كانت تخص قطاعات بعينها وتحقق أهداف معينة مرتبطة بتلك الجهات فقط (عيدي، ٢٠١٤،ص٣٨٤).

الأمر الذي دعا إلى ضرورة وضع نظام محاسبي موحد ليطبق في مختلف القطاعات، فبعد عمل طويل للجان معينة صدر النظام المحاسبي الموحد في العراق عام ١٩٨٥، وقد تضمن النظام عشرة فصول تضمنت دليل محاسبي وشرح لهذا الدليل ثم المعالجات المحاسبية والقوائم المالية والحسابات الختامية والسجلات والمستندات ونسب الإندثار والتكاليف والموازنات التخطيطية والحسابات القومية وأخيراً الحسابات الالكترونية (حويش، ٢٠١٣،ص٧٨).

وشهد النظام المحاسبي الموحد في العراق منذ تطبيقه عام ١٩٨٥ لحد الآن تغييرات وتحديثات عديدة لمواكبة التغيرات الحاصلة بالفكر المحاسبي العالمي، ولكن بالرغم من هذه التعديلات فلم يطرأ على النظام أي تغييرات جوهرية تواكب التغييرات الكبيرة التي حدثت في البيئة والإقتصادية والسياسية والإجتماعية في العراق، ولم تواكب المتغيرات المحاسبية الدولية المتمثلة بتبني معظم الدول للمعايير الدولية وتغيير أنظمتها المحاسبية لكي تتوافق مع هذه

المعايير، لما له من آثار إيجابية كبيرة على الإقتصاد الوطني من حيث تشجيع الإستثمار الأجنبي والدخول إلى أسواق المال العالمية.

ب- تحليل النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين

نظراً لخصوصية الأعمال التي تمارسها المصارف وشركات التأمين وإختلاف أنظمتها المحاسبية عن القطاعات الأخرى من حيث طبيعة الخدمات المقدمة وإسلوب إنجاز المعالجات اليومية، حيث شكل ديوان الرقابة المالية في العراق لجنة عام ١٩٨٤ لدراسة إمكانية تطبيق النظام المحاسبي الموحد على المصارف وشركات التأمين فأوصت اللجنة بعدم إمكانية تطبيق هذا النظام نظراً لخصوصية هذه القطاعات، وتشكلت لجنة أخرى لوضع نظام محاسبي موحد مختص بالمصارف وشركات التأمين، وأعدت اللجنة النظام بصيغته النهائية والذي يتكون من ثلاث أجزاء، الجزء الأول مخصص للدليل المحاسبي وشرح الدليل، والجزء الثاني للمعالجات القيدية، والجزء الثالث مخصص للقوائم المالية والموازنات التخطيطية (حمدان، فرحان، ٢٠١٤،ص١٨٩-١٩٠).

ومن خلال مراجعة ماسبق ذكره من متطلبات المعيار الدولي IFRS4 الخاص بعقود التأمين ومقارنته مع ما هو وارد في النظام المحاسبي، يلاحظ الباحث بأن النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين بعيد عن متطلبات المعيار الدولي الخاص بالتأمين، ومن أمثلة ذلك عدم تطرق النظام المحاسبي لموضوع إنخفاض قيمة أصول إعادة التأمين وحساب الفرق في حساب الأرباح والخسائر في قائمة الدخل، كما لم يتطرق لمحاسبة الظل من حيث الإعتراف بالأرباح والخسائر غير المتحققة، وتغيير السياسات المحاسبية لشركات التأمين، ومتطلبات الإفصاح والقياس المذكورة في المعيار، فلابد من إجراء تحديث للنظام المحاسبي لشركات التأمين ليتوافق مع المعيار الدولي IFRS4 لما لذلك من أن يحقق قفزة نوعية في المعالجات المحاسبية في شركات التأمين من حيث الإفصاح والقياس.

٢- دراسة مقارنة لمدى توافق القواعد المحاسبية العراقية مع معايير المحاسبة الدولية

في العراق كما هو الحال في أغلب بلدان العالم هنالك جهة أو منظمة معينة تتولى عملية إصدار وتعديل المعايير المحاسبية التي تعرف بالعراق بالقواعد المحاسبية، والتي تضع الخطوط العريضة للعمل المحاسبي في البلد، ففي العراق أنشأ مجلس معايير المحاسبة العراقي بناء على إقتراح ديوان الرقابة المالية سنة ١٩٨٨(ناجي،٢٠١٢،ص١٥٦-١٥٧)،

ومنذ تأسيسه لحد الان أصدر المجلس ١٤ قاعدة محاسبية، منها ما يقابل بعض المعايير الدولية، ولكن أكثر معايير المحاسبة الدولية وخصوصاً معايير IFRS ليس لها ما يقابلها في القواعد المحاسبية العراقية، حيث يمكن للباحث ايضاح نسبة التوافق بين المعايير الدولية والقواعد العراقية من خلال الجدول التالي:-

توافق أو عدم توافق المعايير	عدد المعايير	النسبة المئوية
المعايير المتوافقة	١٤	٪ ٣٢.٥
المعايير غير المتوافقة	٢٩	٪ ٦٧.٥
المجموع	٤٣	٪ ١٠٠

جدول رقم (١) نسبة التوافق بين المعايير العراقية والدولية

يلاحظ من خلال الجدول السابق بأن نسبة التوافق بين المعايير المحلية و المعايير الدولية هي ٣٢.٥ ٪ وهي نسبة قليلة مقارنة مع ما يشهده العالم من تبني للمعايير الدولية، كما يلاحظ أيضاً عدم توافق أي من معايير الإبلاغ المالي الجديدة مع القواعد المحاسبية العراقية مما يخلق فجوة كبيرة بين هذه المعايير الدولية وبين الممارسات المحاسبية والأنظمة المحاسبية في العراق، وإن عدم تطبيق هذه المعايير في العراق يحرم الاقتصاد العراقي من عدة مزايا يمكن الإستفادة منها في حالة تطبيق المعايير الدولية، من حيث تخفيض التكاليف وسهولة الدخول للأسواق العالمية وإمكانية مقارنة المعلومات الواردة في التقارير المالية بسبب إعدادها على أسس متعارف عليها في العالم، الأمر الذي من شأنه دفع عجلة التطور الاقتصادي نحو الأمام والإنفتاح على التجارة العالمية وجذب الإستثمارات الأجنبية.

ثالثاً:- المشاكل أو الصعوبات التي تقف في طريق تطبيق معيار التقارير المالية الدولية IFRS4 عقود التأمين في شركات التأمين العراقية

من خلال ما سبق ذكره من متطلبات المعيار الدولي ومقارنته مع الوضع المحاسبي في العراق من حيث النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين، والقواعد المحاسبية العراقية، والإجراءات المحاسبية المطبقة في شركات التأمين العراقية، يمكن إيضاح بعض المشاكل التي تواجه تطبيق المعيار الدولي في قطاع التأمين العراقي:- (خضر،٢٠٠٦،ص١١١)، (حمدان،فرحان،٢٠١٤،ص١٩٧)، (ناجي،٢٠١٢،ص٦٣)

١- عدم وجود توافق محاسبي بين النظام المحاسبي المطبق في شركات التأمين العراقية ومتطلبات الإفصاح والقياس في المعيار الدولي، حيث إن النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين مطبق منذ عام ١٩٨٥ ولم يجري عليه أي تحديث لمواكبة التطورات المحاسبية الدولية.

٢- يلاحظ بأن المعيار الدولي يحمل أمور كثيرة تتعلق بالإفصاح والقياس لم يتطرق لها النظام المحاسبي في العراق، ومن الأمثلة على ذلك، لم يتطرق النظام المحاسبي لموضوع إنخفاض قيمة أصول إعادة التأمين أو حامل بوليصة إعادة التأمين فإنه يجب تخفيض القيمة المعدلة (القيمة الدفترية الجديدة) وأن يتم الإعتراف بخسارة الإنخفاض في قائمة الدخل، وكذلك أهمل النظام المحاسبي لشركات التأمين العراقية قائمة التدفقات النقدية والتي تعد من القوائم المهمة جداً في شركات التأمين والتي أكد عليها المعيار الدولي والتي تساعد على فهم ماهية المبالغ وتوقيت وحالة عدم التأكد للتدفقات النقدية المستقبلية من عقود التأمين، وإكتفى النظام بكشف القيمة المضافة والتي تهم المحاسب القومي بصورة خاصة.

٣- إختلاف البنية النظامية لشركات التأمين العراقية (ما بين شركات قطاع عام أو خاص)، الأمر الذي يترك أثره على مسألة تطبيق المعيار الدولي، خصوصاً وأن شركات التأمين الكبيرة العاملة في العراق هي شركات مملوكة للدولة (قطاع عام) مما يؤثر على مستوى ودرجة ومتطلبات الإفصاح في شركات التأمين، وإختلاف أهداف القوائم المالية.

٤- قلة الخبرة المؤهلة لدى شركات التأمين ومكاتب المراجعة والكوادر المحاسبية الحكومية بصفة أساسية، والتي تكون قادرة على تطبيق المعايير الدولية بشكل صحيح دون الوقوع في الأخطاء، و التكاليف العالية التي قد تتحملها شركات التأمين في سبيل إعداد وتدريب القوى العاملة لديها على تطبيق المعايير الدولية.

٥- ضعف مستوى التعليم والفكر المحاسبي في العراق فيما يتصل بالمعايير الدولية، مما يؤدي إلى قلة المعرفة المحاسبية بهذه المعايير وآليات تطبيقها وفوائد تبنيها على الإقتصاد الوطني، والإفتقار إلى وجود منظمات وجمعيات محاسبية مهنية رائدة يمكنها أن تحوي الخبرة اللازمة في تطبيق المعايير الدولية.

٦- ضعف التواصل بين الهيئات المحلية والهيئات الأجنبية فيما يتعلق بتقريب وجهات النظر والوصول إلى أفضل الوسائل بالتطبيق، وخصوصاً بين مجلس القواعد المحاسبية العراقية والمنظمات الدولية التي تهتم بإصدار وتعديل المعايير الدولية.

٧- قلة الوعي عند معدي ومستخدمي القوائم المالية في شركات التأمين لأهمية ومزايا تطبيق معيار التقارير المالية IFRS4 على أداء الشركات التأمين ومركزها المالي، والقدرة على المنافسة، وجذب الإستثمارات.

٨- الحالة السيادية أحياناً تشكل عائقاً في طريق تطبيق المعيار الدولي، فالوطنية تقود إلى عدم الرغبة في قبول تسويات تتضمن تغيير الممارسات المحاسبية الوطنية تفضيلاً لأخرى دولية، وكذلك الإعتقاد السائد بأن نجاح تطبيق هذه المعايير قد يجلب المستثمرون الأجانب ومساعدتهم على السيطرة الكاملة على المدى البعيد على الإقتصاد المحلي.

مما سبق يتضح للباحث بإن هنالك عدة أسباب تقف في طريق تبني معيار التقارير المالية الدولية في شركات التأمين العراقية، ويمكن للباحث أن يحدد عدة أمور أخرى منها عدم وجود قاعدة محاسبية عراقية مقابلة للمعيار الدولي في عقود التأمين الأمر الذي يصعب من تطبيقه، ولعل التشريعات القانونية تلعب دوراً كبيراً في تبني المعيار الدولي، حيث لا يوجد في العراق أي تشريع قانوني يلزم شركات التأمين بتطبيق متطلبات المعيار الدولي أو أي معيار آخر الأمر الذي يترك محاسبة شركات التأمين بعيدة عن المعيار الدولي، ولعل أهم العوائق التي تقف بمجال تطبيق المعيار الدولي هي مسألة القيمة العادلة والتي هي(القيمة التي يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية إلتزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل وعلى بينة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة) حيث تطلب المعيار إعادة تقييم أصول إعادة التأمين بالقيمة العادلة وتسجيل الفرق بالربح أو الخسارة في قائمة الدخل، وهو ما لم يتطرق له النظام المحاسبي لشركات التأمين العراقية، وحتى البيئة العراقية تعاني من صعوبة وجود سوق نشط يمكن قياس القيمة العادلة على أساسه، الأمر الذي يصعب بشكل أساس من تطبيق المعيار الذي إعتمد بصورة أساسية على مبدأ القيمة العادلة.

المبحث الرابع:- الدراسة التطبيقية في العراق

إستكمالاً لما عرضه الباحث في الجانب النظري يأتي هذا الجزء التطبيقي الذي يهدف إلى إجراء إختبار ميداني حول مدى التوافق بين المعيار الدولي وبين الأنظمة المحاسبية في شركات التأمين العراقية، وأهمية تطبيق المعيار الدولي، والمعوقات التي تقف في طريق تطبيق هذا المعيار.

إختبارات الفروض وتحليل النتائج: تم إختبار فروض الدراسة على النحو التالي:

الفرض الأول: لا يوجد إختلاف بين الممارسات المحاسبية في شركات التأمين العراقية وبين متطلبات المعيار الدولي الخاص بشركات التأمين.

وللتأكد من قبول أو رفض الفرض تم حساب:- التكرار والنسبة المئوية والمتوسط والإنحراف المعياري للممارسات المحاسبية في شركات التأمين العراقية.

واتضح إن متوسط آراء عينة البحث في عبارات محور الممارسات المحاسبية في شركات التأمين العراقية تراوح ما بين (١.٧٨ الي ٣.٤١) وتراوح معامل الإنحراف ما بين (٠.٩٢ الي ١.٠٨)، كما توجد فروق بين آراء عينة البحث في الإستجابات لصالح الإستجابة الأعلى حيث إن قيم كا٢ المحسوبة أعلى من قيمتها عند مستوي معنوية ٠.٠١ .

ومن خلال النتائج السابقة نجد ان هناك قصور في الممارسات المحاسبية في شركات التأمين العراقية حيث إن القوائم المالية المعدة وفق نظام المحاسبي الموحد لشركات التأمين لا تُعبر عن الوضع المالي الحقيقي لشركات التأمين، والمعلومات المالية المعدة وفق النظام المحاسبي الموحد لشركات التأمين لا تتمتع بالجودة اللازمة، والمعلومات الواردة في القوائم المالية والمعدة وفق النظام المحاسبي لشركات التأمين غير قابلة للقياس والمقارنة، كما أجمعت عينة الدراسة على إن النظام المحاسبي الموحد لشركات التأمين لا يتماشى مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية وبمقارنة هذه النتائج بالمعيار الدولي الخاص بشركات التأمين نجد أن هناك إختلاف كامل بينهما، ومن خلال هذه النتائج تم رفض الفرض الأول والذي نص على إن لايوجد إختلاف بين الممارسات المحاسبية في شركات التأمين العراقية وبين متطلبات المعيار الدولي الخاص بشركات التأمين، وقبول الفرض البديل والذي نص على وجود إختلاف بين الممارسات المحاسبية في شركات التأمين العراقية وبين متطلبات المعيار الدولي الخاص بشركات التأمين.

الفرض الثاني: لا توجد علاقة بين تطبيق المعيار الدولي الخاص بشركات التأمين و بين توفير المعلومات الملاءمة التي تحظى بالقبول من قبل الأطراف ذات العلاقة في شركات التأمين العراقية.

وللتأكد من قبول أو رفض الفرض تم حساب:- التكرار والنسبة المئوية والمتوسط والإنحراف المعياري لمحور توفير المعلومات الملاءمة التي تحظى بالقبول من قبل الأطراف ذات العلاقة في شركات التأمين لإيجاد العلاقة بين أهمية تطبيق المعيار الدولي الخاص بشركات التأمين لتوفير المعلومات التي تحظى بالقبول.

واتضح إن متوسط آراء عينة البحث في عبارات المحور تراوح ما بين (١.٥٧ الي ٢.٠٩) وتراوح معامل الإنحراف ما بين (٠.٥٤ الي ٠.٨٨)، كما توجد فروق بين آراء عينة البحث في الإستجابات لصالح الإستجابة الأعلى حيث إن قيم كا٢ المحسوبة أعلى من قيمتها عند مستوي معنوية ٠.٠١، ومن خلال النتائج السابقة نجد ان هناك علاقة بين تطبيق المعيار الدولي الخاص بشركات التأمين و توفير المعلومات الملائمة التي تحظى بالقبول من قبل الأطراف ذات العلاقة في شركات التأمين العراقية، حيث إن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يتيح الإستفادة من الخبرة المتراكمة لمجلس معايير المحاسبة الدولية في مجال وضع وتطبيق المعايير المحاسبية وتطبيق المعيار الدولي الخاص بشركات التأمين يُقلل التعقيد والمشاكل المحاسبية في النظام المحاسبي في شركات التأمين، وتطبيق المعيار الدولي في شركات التأمين العراقية يوفر معلومات قابلة للتحقق وتحظى بالقبول العام من قبل مستخدميها، وإن تطبيق المعيار الدولي الخاص بشركات التأمين يساعد على تنشيط السوق المالي لقطاع التأمين من خلال جذب الإستثمارات الاجنبية، ومن خلال هذه النتائج نجد إن تطبيق المعيار الدولي الخاص بشركات التأمين يزيد من توفير المعلومات الملائمة التي تحظى بالقبول من قبل الأطراف ذات العلاقة في شركات التأمين العراقية، ومن خلال هذه النتائج تم رفض الفرض الثاني والذي نص على إنه لا توجد علاقة بين تطبيق المعيار الدولي الخاص بشركات التأمين و بين توفير المعلومات الملائمة التي تحظى بالقبول من قبل الأطراف ذات العلاقة في شركات التأمين العراقية، وقبول الفرض البديل والذي نص على وجود علاقة بين تطبيق المعيار الدولي الخاص بشركات التأمين و بين توفير

المعلومات الملائمة التي تحظى بالقبول من قبل الأطراف ذات العلاقة في شركات التأمين العراقية.

الفرض الثالث: لا توجد مشاكل ومعوقات تقف في طريق تطبيق المعيار الدولي الخاص بشركات التأمين بشركات التأمين العراقية.

وللتأكد من قبول أو رفض الفرض تم حساب:- التكرار والنسبة المئوية والمتوسط والإنحراف المعياري لأهم المشاكل والمعوقات التي تقف في طريق تطبيق المعيار الدولي الخاص بشركات التأمين بشركات التأمين العراقية.

واتضح إن متوسط آراء عينة البحث في عبارات محور المشاكل والمعوقات التي تقف في طريق تطبيق المعيار الدولي الخاص بشركات التأمين بشركات التأمين العراقية تراوح ما بين (١.٦٥ الى ٢.٩٣) وتراوح معامل الإنحراف ما بين (٠.٦٣ الى ٠.٩٩)، ومن خلال النتائج السابقة نجد إن هناك مشاكل ومعوقات تقف في طريق تطبيق المعيار الدولي الخاص بشركات التأمين في شركات التأمين العراقية وعليه تم رفض الفرض الثالث والذي نص على لا توجد مشاكل ومعوقات تقف في طريق تطبيق المعيار الدولي الخاص بشركات التأمين بشركات التأمين العراقية، وقبول الفرض البديل والذي نص على وجود مشاكل ومعوقات تقف في طريق تطبيق المعيار الدولي الخاص بشركات التأمين بشركات التأمين العراقية.

المبحث الخامس:- النتائج والتوصيات

أولاً:- النتائج في ضوء ما سبق توصل الباحث الى النتائج التالية:

١. إن المعيار المحاسبي الدولي IFRS4 الخاص بعقود التأمين، يعتبر أول معيار دولي يتعلق بمحاسبة شركات التأمين من حيث المعالجات المحاسبية والتقرير عن المبالغ ذات العلاقة بعقود التأمين، وساري المفعول إعتباراً من يناير ٢٠٠٥، ويمثل المرحلة الأولى فقط وسيتولى مجلس معايير المحاسبة الدولي إصدار المعيار بصيغته النهائية المتوقعة في حلول عام ٢٠١٨.
٢. القانون الخاص بتنظيم عمل شركات التأمين في العراق والصادر بالأمر رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥، وتعديل النظام المحاسبي الموحد لشركات التأمين في ٢٠١١، لم يتطرق أي

منهم إلى ما جاء بالمعيار الدولي من معالجات محاسبية، ومن أمثلة ذلك لم يتطرق النظام المحاسبي الموحد لموضوع إنخفاض قيمة أصول إعادة التأمين أو حامل البوليصة، كما لم يتطرق لمفهوم محاسبة الظل وتغيير السياسات المحاسبية، وقياس أصول والتزامات التأمين بالقيمة العادلة.

٣. هنالك فجوة كبيرة بين المعايير المحاسبية الدولية والقواعد العراقية، حيث بلغ نسبة التوافق فيما بينهم ٣٢%، ويلاحظ بأن معايير الإبلاغ المالي IFRS ليس لها مقابل في القواعد العراقية، كما يوجد قاعدتان ليس لهما مقابل بالمعايير الدولية، قاعدة التغير بالأسعار، والأرباح والخسائر الرأسمالية.

٤. إتضح من خلال تحليل نتائج الدراسة الميدانية بأن النظام المحاسبي المطبق في شركات التأمين العراقية غير ملائم لما يشهده العالم من تغييرات إقتصادية والتوجه نحو نظام العولمة بكل شيء، ولا يُلبي حاجات مستخدمي المعلومات الواردة في القوائم المالية لشركات التأمين، كما إنه لا يتماشى مع المعيار الدولي الخاص بالتأمين، وهذا ما تم تأكيده في فرضيات البحث.

٥. إن تطبيق المعيار الدولي IFRS4 الخاص بشركات التأمين يُعطي ثقة ومصداقية للوضع المالي لشركات التأمين العراقية، ويُعطي صورة أكثر وضوحاً وشفافية بعيدة عن التحيز، ويوفر معلومات قابلة للقياس والمقارنة وتحظى بالقبول العام من قبل الأطراف ذات العلاقة في شركات التأمين العراقية، وهذا ما تم تأكيده في فرضيات البحث.

٦. عدم وجود سوق مالي نشط في العراق لكثير من الأصول والإلتزامات التي يوجب المعيار الدولي IFRS4 قياسها بالقيمة العادلة، وبالتالي لجوء إدارات شركات التأمين إلى التقييم الذاتي، الامر الذي يساهم في تخويف المستثمرين من القوائم المالية المعدة وفق تلك المعايير، حيث تستطيع إدارات الشركات إستخدامها لغرض التلاعب المُتعمد.

٧. وجود مشاكل ومعوقات تقف في طريق تطبيق المعيار الدولي الخاص بشركات التأمين في شركات التأمين العراقية، منها عدم وجود تشريعات قانونية تُلزم شركات التأمين بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي الخاص بشركات التأمين، وضعف الوعي لأهمية ومزايا تطبيق المعايير الدولية في العراق، و الإفتقار إلى وجود منظمات وجمعيات تملك الخبرة اللازمة في مجال مراقبة تطبيق المعايير الدولية، و ضعف مستوى التعليم

والتأهيل المحاسبي الأكاديمي فيما يتعلق بالمعايير الدولية، والتكاليف العالية التي قد تتحملها شركات التأمين في سبيل إعداد وتدريب القوى العاملة لديها على أساليب تطبيق المعيار الدولي،وإختلاف البنية الاقتصادية العراقية عن بنية الدول المطبقة للمعايير الدولية.

ثانياً:- التوصيات

١. ضرورة تحديث النظام المحاسبي الموحد المطبق في شركات التأمين لكي يتلائم مع متطلبات المعيار الدولي IFRS4 الخاص بعقود التأمين، لما له من آثار إيجابية على الممارسات المحاسبية في شركات التأمين في مجال القياس والإفصاح.
٢. بهدف خلق توافق وتطبيق للمعايير الدولية في البيئة العراقية وبالأخص معيار IFRS4 الخاص بالتأمين، فإن هنالك متطلبات ومقومات تم ذكرها بالبحث يوصي الباحث بأخذها بالحسبان عند التوافق والتطبيق للمعايير الدولية.
٣. ضرورة قيام مجلس القواعد والمعايير المحاسبية العراقي بإصدار معايير محلية جديدة تتوافق مع ما موجود عالمياً، ومراجعة وتطوير جميع القواعد المحاسبية القديمة بما يتفق مع المعايير الدولية السارية المفعول، والتي تُلبي إحتاجات الشركات الوطنية، لكي تتمكن من الدخول للبورصات العالمية والمنافسة فيها، وجذب الإستثمارات الخارجية.
٤. تطوير المناهج الدراسية المحاسبية في أقسام المحاسبة في الكليات والمعاهد العراقية، بحيث يتم إدراج معايير المحاسبة الدولية ضمن المناهج، وتنظيم دورات تدريبية وتأهيلية من قبل الجهات ذات العلاقة كنقابة المحاسبين على تطبيق المعاييير الدولية بغية الإرتقاء بالمستوى العلمي والعملي للمحاسبين العراقيين.
٥. ضرورة التواصل بين المنظمات والجمعيات العراقية والدولية المتخصصة بالمعايير الدولية للإستفادة من خبرة تلك الجهات في مجال إصدار وتطبيق المعايير، والإستفادة ايضاً من تجارب بعض الدول في مجال تطبيق المعايير الدولية.
٦. ضرورة وضع تشريعات وقوانين تُلزم شركات التأمين بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي الخاص بشركات التأمين.

٧. خلق إطار مهني متطور لمهنة المحاسبة من خلال عقد الندوات والمؤتمرات المحاسبية لتعميق تطبيق المعايير ودراسة متطلبات تطبيقها، من أجل التعرف على أهم مشكلات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

١. ابو نصار، محمد، حميدات، جمعة، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية- الجوانب النظرية والعملية**، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، الاردن، الطبعة الثالثة، ٢٠١٣.

٢. احمد، محمد حسن، دور المعايير المحاسبية في علاج مشكلات القياس والإفصاح في شركات التأمين – دراسة مقارنة، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، ٢٠١٣.

٣. بن بلغيث، مداني، التوافق المحاسبي الدولي – المفهوم، المبررات والاهداف، **مجلة الباحث**، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد الرابع، ٢٠٠٦.

٤. الجرف، ياسر احمد السيد، أهمية تطوير معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية لتحقيق التوافق مع معايير المحاسبة الدولية، **ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة**، ٢٠١٠.

٥. حماد، طارق عبد العال، **موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الثاني -الإفصاحات**، الدار الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨.

٦. حمدان، خولة حسين، فرحان، عماد محمد، مدى توافق النظام المحاسبي الموحد مع متطلبات معايير الابلاغ المالي، **مجلة الكوت للعوم الإقتصادية والإدارية**، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة واسط، العدد١٣، ٢٠١٤.

٧. حويش، محمد، وآخرون، النظام المحاسبي الموحد ومتطلبات التوافق مع المعايير الدولية، **مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم** ،بغداد، العدد٣٢، ٢٠١٣.

٨. خضر، نادية سامي، مدى تماشي النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين مع معايير الإفصاح العالمية، **مجلة بحوث مستقبلية**، العدد الثالث عشر، مركز الدراسات المستقبلية، كلية الحدباء الجامعة، الموصل- العراق، ٢٠٠٦.

٩. السجاعي، محمود، **المحاسبة في شركات التأمين**، جامعة المنصورة، كلية التجارة، بدون ناشر، ٢٠١١.

١٠. السجيني، صبري عبد الحميد، **المحاسبة في شركات التأمين طبقا لمعايير المحاسبة المصرية**، جامعة المنصورة، كلية التجارة، بدون ناشر،٢٠١٥.

١١. الشامي، مي محمد احمد، المحاسبة عن القيمة العادلة للادوات المالية في ظل اصدارات معايير التقارير المالية الدولية وتأثيرها على منفعة المعلومات المحاسبية، **رسالة ماجشتسر غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة المنوفية، ٢٠١٣.

١٢. شحاته، احمد بسيوني محمد، مدخل مقترح لتكييف معايير التقرير المالي الدولية وفقاً لمقومات بيئة التقرير المالي في الدول العربية، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، العدد الأول، المجلد رقم ٥٠، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٣.

١٣. صالح، رضا ابراهيم، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، جامعة الإسكندرية، العدد٢، المجلد٤٦، ٢٠٠٩.

١٤. صلواتشي، هشام سفيان، آفاق تطبيق معايير المحاسبة الدولية IFRS/IAS في الجزائر في ظل التوافق المحاسبي المالي الدولي، **مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية**، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠١٠.

١٥. عطا، محمد محمد، تقييم سياسات إعادة التأمين الخارجي لسوق التأمين المصري، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، المجلد ١٨، العددالاول، ٢٠٠٤.

١٦. علي، اكرامي جمال السيد، دراسة تحليلية مدى اختلاف المعايير المحاسبية على مؤشرات التدفقات النقدية في الحكم على كفاءة الاداء بالوحدات الاقتصادية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة المنوفية، كلية التجارة، ٢٠٠٥.

١٧. عيدي، ايمان سعيد، جواد، انتصار محمد، تقييم النظام المحاسبي الموحد المطبق حديثاً في البلديات – دراسة تحليلية في بلدية العمارة، **مجلة الكوت للعوم الإقتصادية والإدارية**، العدد١٥، ٢٠١٤.

١٨. العيساوي، محمود نصيف جاسم، أثر تبني معايير المحاسبة الدولية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، **رسالة ماجستير غير منشورة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الدول العربية، الاكاديمية العربية للعلوم والتكنلوجيا والنقل البحري، ٢٠١٤.

١٩. ناجي، ميادة جعفر، المعايير المحاسبية العراقية ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية الدولية على تطوير الممارسات المحاسبية في العراق، **مجلة المثنى للعلوم الإدارية والإقتصادية**، المجلد٢، العدد٣، ٢٠١٢.

ثانياً: المصادر الاجنبية

1. Ahmad, Fadia& Aladwan, Mohammad, The Effect of Fair Value Accounting on Jordanian Investment Properties, **International Journal of Financial Research**, Vol. 6, No. 4; 2015.

2. Chang ,chih-kai, Empiricial Evidence on The Convergence of Interest Rates for IFRS4 :SPSM Using the Panel KSS Test , **International Journal Of Business And Economic**,VOl.10.NO.2, 2011.
3. Ehmayer, Elfriede, The commenters' views on the second half of the discussion paper 'Insurance Contracts, **Dissertation submitted in partial fulfilment of the requirements for the Degree of Master of Social and Economic Sciences**, Wien University,2011.
4. Elfaki, Alfateh& Hammad, Sulieman, The Impact of the Application of Fair Value Accounting on the Quality of Accounting Information. An Empirical Study on a Group of Companies Listed on the Khartoum Stock Exchange, **International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences**,Vol. 5, No.1, 2015.
5. Kottke, Thomas, Fair Value Bilanzierung versicherungstechnischerVerpflichtungen vor dem Hintergrund der Entwicklung und der Implementierung eines einzuführenden IFRS für Versicherungsverträge, **Thesis PhD in Economic Sciences**, presented to the Faculty of Economics, The University of Giessen, 2014.
6. Li Hu, Jin, Risk Managment In Life Insurance Companies: Evidence From Taiwan , **North American Journal of Economics and Finance 29** ,2014.
7. Otto,et.al, Unbundling of insurance contracts according to IFRSs –applicability and limitations, **German Journal of Risk and Insurance**,Volume 97, Issue2, 2008.
8. Peter & Towers , A View on the IASB'S Work on Accounting for Insurance Contract and Financial Instrument, Published research on the net,2006,**http://www.ica2006.com/Papiers/195/195.pdf**,p5 , 25-08-2015.
9. Sawani, Assma, The Changing Accounting Environment: International Accounting Standards and US implementation, **Journal of Finance and Accountancy**, Volume 1, 2009.
10. Steinbrecher, Markus, Internationale Rechnungslegungsgrundsätze im Versicherungssektor mit Fokus auf Solvency II, **Dissertation submitted in partial fulfilment of the requirements for the Degree of Master of Social and Economic Sciences**, Wien University,2011.
11. Yigit Bora, The Implementation of IFRS Turkish Insurance Industry , **Journal Procedia - Social and Behavioral Sciences** 62 , 2012.